

شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية ش.م.ك.ع.

تقرير حوكمة الشركات

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

تلتزم شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية ش.م.ك.ع (ويشار إليها فيما بعد بـ"الشركة" أو "يوباك") بتطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات، وذلك وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة وتعليمات الجهات الرقابية المختصة، ولا سيما أحكام الكتاب الخامس عشر - حوكمة الشركات - من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

وتؤمن الشركة بأن تطبيق مبادئ الحوكمة يشكل ركيزة أساسية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وخلق قيمة مستدامة، وتعزيز فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية في مختلف أنشطتها. كما يسهم ذلك في تحقيق التوازن بين مصالح الشركة وأصحاب المصالح، وتعزيز ثقة المساهمين والمستثمرين بكفاءة الأنظمة المعتمدة، وحماية حقوقهم.

وتقع مسؤولية تطبيق وتنفيذ قواعد الحوكمة على عاتق مجلس الإدارة، الذي يحرص على بناء إطار متكامل للحوكمة يهدف إلى ترسيخ هذه المبادئ في كافة ممارسات الشركة، إلى جانب تعزيز الوعي المؤسسي بها لدى العاملين، باعتبارهم أحد أهم أصول الشركة، بما يضمن تبني الحوكمة كأسلوب عمل مستدام. ويدعم مجلس الإدارة في أداء مهامه كل من لجنة التدقيق وإدارة المخاطر، ولجنة الترشيحات والمكافآت، بالإضافة إلى الإدارة التنفيذية بالشركة.

وانطلاقاً من التزام الشركة بأعلى معايير الشفافية، وامثالاً للمتطلبات الرقابية المنصوص عليها في الكتاب الخامس عشر - حوكمة الشركات - من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتها، فقد قامت الشركة بإعداد تقرير الحوكمة السنوي هذا، والذي يستعرض إطار الحوكمة المطبق بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،



حمد عدنان مال الله

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



جدول المحتويات

3	القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة
3	1.1 تشكيل مجلس الإدارة
4	1.2 اجتماعات مجلس إدارة الشركة
5	1.3 متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة
5	1.4 إقرار العضو المستقل بتوافر ضوابط الاستقلالية
5	القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسئوليات
5	2.1 مهام ومسئوليات وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
6	2.2 إنجازات مجلس الإدارة خلال العام
6	2.3 تشكيل مجلس الإدارة للجان متخصصة تتمتع بالاستقلالية
9	2.4 حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات والبيانات
10	القاعدة الثالثة: اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
10	3.1 متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت
10	3.2 تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء
11	3.3 التوافق مع سياسة المكافآت المعتمدة من مجلس الإدارة
11	القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية
11	4.1 سلامة ونزاهة التقارير المالية
11	4.2 تشكيل لجنة التدقيق
11	4.3 توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة
11	4.4 استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي
12	القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية
12	5.1 تشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر
12	5.2 تشكيل لجنة إدارة المخاطر
12	5.3 أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
12	5.4 تشكيل إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي
13	القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية
13	6.1 معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية
13	6.2 الحد من تعارض المصالح
13	القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب
13	7.1 آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف
13	7.2 سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء
13	7.3 تشكيل وحدة تنظيم شؤون المستثمرين
14	7.4 البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات
14	القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين
14	8.1 الحقوق العامة للمساهمين
14	8.2 البيانات الخاصة بالمساهمين
14	8.3 المشاركة والتصويت في الاجتماعات الخاصة بجمعيات الشركة
14	القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح
14	9.1 حقوق أصحاب المصالح
14	9.2 المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة
15	القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء
15	10.1 حصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية
15	10.2 تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
15	10.3 القيم المؤسسية (Value Creation)
15	القاعدة الحادية عشر: التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية
15	11.1 التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع
15	11.2 جهود الشركة المبذولة في مجال العمل الاجتماعي
16	ملحق رقم 1 – إقرار عضو مجلس الإدارة المستقل

القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

1.1 تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية ش.م.ك.ع ("الشركة") من خمسة أعضاء، وذلك وفقاً لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وبما يتوافق مع قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما. ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة بخبرات علمية ومهنية متنوعة، تؤهلهم لإدارة الشركة بكفاءة واقتدار، فضلاً عن إلمامهم التام بالمهام والمسؤوليات المنوطة بهم، وبالقوانين واللوائح ذات الصلة بطبيعة أعمال الشركة وأنشطتها. كما يتم تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بناءً على المؤهلات العلمية والخبرات المهنية لأعضائها، وبما يتناسب مع طبيعة كل لجنة واختصاصاتها، بما يعزز كفاءة الأداء والحوكمة داخل الشركة.

أعضاء مجلس الإدارة

م	الاسم	الصفة	تصنيف العضو بمجلس الإدارة	تاريخ الانتخاب/ التعيين
1	طارق إبراهيم الموسى	رئيس مجلس الإدارة	عضو غير تنفيذي	23 مايو 2024
2	حمد عدنان مال الله	نائب رئيس مجلس الإدارة	عضو تنفيذي	15 يناير 2025
3	زهير عبد المحسن الزامل	عضو مجلس الإدارة	عضو مستقل	23 مايو 2024
4	ماجد عيسى العجيل	عضو مجلس الإدارة	عضو غير تنفيذي	23 مايو 2024
5	محمد سلطان بن عيسى	عضو مجلس الإدارة	عضو غير تنفيذي	30 يونيو 2025

وقد تم إعادة تعيين السيد/محمود ميعي سعيد أمين سر مجلس الإدارة، للقيام بالمهام والمسؤوليات المنوطة به، وذلك بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (24/03) المؤرخ 11 يونيو 2024. كما تجدر الإشارة إلى أن السيد/حسن بسام الحوري قد شغل منصب عضو في مجلس إدارة الشركة حتى تاريخ 30 يونيو 2025، حيث طرأت بعض التغييرات على مستوى ممثلي شركة بي دبليو سي لخدمات الطيران (ش.م.ك.م). وقد شملت هذه التغييرات تعيين السيد/محمد عبدالله سلطان بن عيسى عضواً في مجلس إدارة الشركة، بدلاً من السيد/حسن بسام الحوري، وذلك اعتباراً من 30 يونيو 2025.

المؤهلات العلمية والخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة

م	الاسم	المؤهل العلمي	الخبرات العملية
1	طارق إبراهيم الموسى رئيس مجلس الإدارة	حاصل على درجة البكالوريوس في الإعلام وعلم الاجتماع من جامعة إيفانسفيل بولاية إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية.	يشغل السيد/ طارق الموسى منصب رئيس مجلس إدارة شركة يوباك، حيث يتولى قيادة أعمال مجلس الإدارة والإشراف على أداؤه، ويعمل كحلقة وصل رئيسية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، فضلاً عن إشرافه على تطبيق مبادئ الحوكمة بما يضمن حماية مصالح المستثمرين وكافة أصحاب المصلحة. كما يشغل الموسى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المعادن والصناعات التحويلية (MRC) وهي شركة متخصصة في إدارة النفايات وتقديم حلول عملية متقدمة وفعالة من حيث التكلفة لمواجهة التحديات المرتبطة بقطاع إدارة النفايات. وقبل ذلك، تقلد الموسى عدداً من المناصب التنفيذية في شركة أجيليتي للمخازن العمومية، وكان آخرها منصب المدير التنفيذي للبرامج الاستراتيجية، حيث ساهم في قيادة وتنفيذ المبادرات الاستراتيجية وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.
2	حمد عدنان مال الله نائب رئيس مجلس الإدارة	حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة سانت مارتن في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.	تولى السيد/ حمد مال الله منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة يوباك في مطلع العام 2025. وقبل تعيينه في هذا المنصب، شغل حمد منصب نائب الرئيس لقطاع العمليات في يوباك، حيث أشرف على تطوير وتنفيذ استراتيجيات العمليات التشغيلية للمشاريع المختلفة، وضمان تحسين الأداء والجودة التشغيلية عبر كافة وحدات الشركة. وقد تقلد حمد خلال مسيرته المهنية العديد من المناصب القيادية في شركة أجيليتي للمخازن العمومية، مما أكسبه خبرة واسعة في إدارة سلاسل الإمداد، والعمليات اللوجستية، وتطوير الأعمال والعمليات التشغيلية. ويعد حمد عضواً نشطاً في جمعية النقل الكويتية وجمعية المهندسين الكويتية، حيث يشارك في المبادرات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز المعايير المهنية والتقنية في قطاع النقل والهندسة في دولة الكويت.
3	زهير عبد المحسن الزامل عضو مستقل	حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة كاليفورنيا - سانتا باربرا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1974.	يشغل السيد/ زهير الزامل منصب عضو مجلس إدارة شركة يوباك منذ عام 2008، حيث يساهم بخبراته المتراكمة في دعم توجهات الشركة وتعزيز أداؤها المؤسسي. ويمتلك الزامل خبرة مهنية تمتد لأكثر من 30 عاماً في قطاع الطيران، حيث تقلد خلالها العديد من المناصب القيادية في الإدارة العامة للطيران المدني بدولة الكويت، وكان آخرها منصب نائب المدير العام لشؤون المطار، حيث اضطلع بدور محوري في الإشراف على العمليات التشغيلية وتطوير بيئة العمل في مرافق المطار. كما شغل الزامل منصب مستشار لدى شركة ناشيونال لخدمات الطيران (NAS) خلال الفترة من عام 2009 وحتى عام 2015، حيث قدم خبراته في مجالات التشغيل والخدمات الأرضية، مما أسهم في دعم كفاءة الأداء وتطوير الخدمات المقدمة في قطاع الطيران.

4	ماجد عيسى العجيل عضو غير تنفيذي	حاصل على درجة الماجستير في التخطيط عام 1978 وعلى ودرجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية عام 1977 من الجامعة الكاثوليكية الأمريكية.	يشغل السيد/ ماجد العجيل منصب عضو مجلس إدارة شركة يوباك منذ عام 2005، حيث يساهم بخبراته الواسعة في دعم التوجهات الاستراتيجية للشركة وتعزيز أدائها المؤسسي. ويمتلك العجيل سجلاً مهنيًا حافلاً بالإنجازات في القطاعين المصرفي والاستثماري، حيث شغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك برقان خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2022، كما تولى عضوية ورئاسة اتحاد المصارف الكويتية. مما يعكس دوره البارز في تطوير القطاع المصرفي والمساهمة في صياغة توجهاته. وعلى صعيد خبراته التنفيذية، سبق للعجيل أن شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة يوباك، إلى جانب عضويته في مجالس إدارات العديد من الشركات، حيث ساهم في قيادة وتطوير أعمالها وتعزيز أدائها وتوجهاتها الاستراتيجية.
5	محمد سلطان بن عيسى عضو غير تنفيذي	حاصل درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بيبيردين، مالىو بكاليفورنيا.	يشغل السيد محمد بن عيسى حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة (ASB) القابضة، حيث يقود التوجه الاستراتيجي للمجموعة ويشرف على العمليات التشغيلية لمجموعة واسعة من الأنشطة في دولة الكويت. وتشمل مجالات عمل المجموعة الصحة، والعقارات، والطباعة، وإدارة السجلات، بالإضافة إلى إدارة وتطوير عدد من العلامات التجارية المختلفة. ويتمتع محمد بن عيسى بخبرة واسعة في إدارة الأعمال وتطوير الاستراتيجيات التشغيلية والاستثمارية، مما يمكنه من توجيه النمو المستدام وتحقيق الكفاءة التشغيلية عبر مختلف قطاعات المجموعة. كما يشارك في وضع السياسات والرؤية الاستراتيجية للمجموعة، ويعمل على تعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة لضمان الاستفادة القصوى من الفرص التجارية وتعظيم القيمة لكيانات المجموعة والعملاء على حد سواء.

1.2 اجتماعات مجلس إدارة الشركة

عقد مجلس إدارة الشركة ستة اجتماعات خلال عام 2025، حيث تمت الدعوة إلى جميع الاجتماعات مرفقة بجدول الأعمال وكافة الوثائق والمعلومات اللازمة لمناقشة البنود المدرجة، وذلك قبل موعد كل اجتماع بمدة كافية لا تقل عن ثلاثة أيام عمل، بما يتيح لأعضاء مجلس الإدارة الوقت الكافي لدراسة ومراجعة تلك المواد، ويسهم في إثراء النقاشات واتخاذ قرارات مستنيرة ومدعومة بالبيانات اللازمة، مع استثناء الاجتماعات الطارئة - إن وجدت. وتنعقد اجتماعات مجلس الإدارة بحضور النصاب القانوني، بحيث لا يقل عدد الحاضرين عن نصف عدد الأعضاء وبعد أدنى ثلاثة أعضاء، ويتم خلال الاجتماعات مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها. كما يتم توثيق مداوات ونتائج الاجتماعات في محاضر رسمية يتم توقيعها من قبل الأعضاء الحاضرين. هذا، وتنظم أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة آلية اجتماعات مجلس الإدارة، بما يتوافق مع أحكام قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2025

الاسم / الصفة	اجتماع رقم 25/01 المنعقد في 15 يناير 2025	اجتماع رقم 25/02 المنعقد في 26 مارس 2025	اجتماع رقم 25/03 المنعقد في 15 مايو 2025	اجتماع رقم 25/04 المنعقد في 30 يونيو 2025	اجتماع رقم 25/05 المنعقد في 12 أغسطس 2025	اجتماع رقم 25/06 المنعقد في 12 نوفمبر 2025	عدد الاجتماعات التي حضرها العضو خلال العام 2025
طارق إبراهيم موسى رئيس مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√	6/6
حمد عدنان مال الله نائب رئيس مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√	6/6
زهير عبد المحسن الزامل عضو مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√	6/6
ماجد عيسى العجيل عضو مجلس الإدارة	√	√	√	√	√	√	6/6
محمد سلطان بن عيسى عضو مجلس الإدارة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	√	√	√	6/3
حسن بسام الحوري عضو مجلس الإدارة (سابقاً)	√	√	√	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	6/3

الرمز √: حضور الاجتماع.

1.3 متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة

حرصت الشركة على إنشاء سجل خاص لاجتماعات مجلس الإدارة، يتم ترقيمه بأرقام تسلسلية وفقاً للاجتماعات المنعقدة خلال العام. ويشمل هذا السجل كافة التفاصيل المتعلقة بالاجتماعات، بما في ذلك تاريخ الانعقاد، ووقت بداية ونهاية كل اجتماع، إضافةً إلى محاضر الاجتماعات التي تتضمن المناقشات والمداولات ونتائج التصويت، فضلاً عن حفظ جميع الوثائق والمستندات ذات الصلة. ويتولى أمين سر مجلس الإدارة مسؤولية تحديث هذا السجل، وتبويب وتنظيم وحفظ محاضر الاجتماعات فور انعقادها، وذلك ضمن نطاق مهامه ومسؤولياته المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بما يضمن دقة التوثيق وسهولة الرجوع إلى المعلومات عند الحاجة.

1.4 إقرار العضو المستقل بتوافر ضوابط الاستقلالية

يضم مجلس إدارة الشركة عضواً مستقلاً، بما يمثل نسبة 20% من إجمالي عدد أعضاء المجلس، وذلك وفقاً لمتطلبات الحوكمة المعمول بها. وقد أكدت لجنة الترشيحات والمكافآت توافر كافة شروط وضوابط الاستقلالية في هذا العضو، وفقاً لما ورد في اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها. كما قام العضو المستقل بتقديم إقرار كتابي يؤكد استيفاءه لمتطلبات الاستقلالية، وتم عرضه على مجلس الإدارة، (مرفق نسخة في طي هذا التقرير للاطلاع والاطلاع).

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسئوليات

2.1 مهام ومسئوليات وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

اعتمدت الشركة مجموعة من اللوائح والسياسات الداخلية، وذلك بما يتوافق مع متطلبات الكتاب الخامس عشر – حوكمة الشركات – من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها. وتتضمن هذه اللوائح ميثاق عمل معتمد يحدد بوضوح المهام والمسئوليات والواجبات المنوطة بكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يعزز من كفاءة الأداء ويضمن وضوح الأدوار والمسئوليات. كما يقوم مجلس الإدارة بتحديد السلطات والصلاحيات التي يتم تفويضها إلى الإدارة التنفيذية ضمن إطار وثيقة رسمية محددة المدة، بما يضمن تحقيق التوازن بين الرقابة الفعالة والمرونة التشغيلية. وفيما يلي عرض لأبرز هذه المهام والمسئوليات، وذلك على سبيل المثال وليس الحصر:

مهام ومسئوليات مجلس الإدارة:

- اعتماد الأهداف الاستراتيجية والخطط والسياسات الهامة للشركة.
- إقرار الميزانيات التقديرية السنوية واعتماد البيانات المالية المرحلية والسنوية.
- الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للشركة، وتملك الأصول والتصرف بها.
- متابعة أداء الشركة من خلال اجتماعات مجلس الإدارة الدورية ومتابعة نتائج اللجان المنبثقة عنه.
- وضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في الشركة.
- التأكد من مدى التزام الشركة بالسياسات والإجراءات التي تضمن احترام الأنظمة واللوائح الداخلية المعمول بها.
- ضمان دقة وسلامة البيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها وذلك وفق سياسات ونظم عمل الإفصاح والشفافية المعمول بها.
- إرساء قنوات اتصال فعالة تتيح لمساهمي الشركة الاطلاع بشكل مستمر ودوري على التقارير المالية للشركة والإفصاحات الدورية.
- وضع نظام حوكمة خاص بالشركة والإشراف عليه ومراقبة مدى فعاليته وتعديله عند الحاجة.
- متابعة أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفق مؤشرات الأداء الموضوعية.
- تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة وفق ميثاق يوضح مسئوليات اللجنة وصلاحياتها ومدتها وكيفية رقابة مجلس الإدارة عليها.
- التأكد من أن السياسات واللوائح المعتمدة للشركة تتسم بالشفافية والوضوح بما يتيح عملية اتخاذ القرار وتحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، والفصل في السلطات والصلاحيات بين كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- الرقابة والإشراف على أداء أعضاء الإدارة التنفيذية، والتأكد من قيامهم بأداء كافة المهام الموكلة إليهم.
- وضع كافة السياسات واللوائح لتنظيم العمليات والممارسات بكافة أنواعها.
- التأكد وبصفة دورية من فاعلية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة والشركات التابعة لها.

مهام ومسئوليات رئيس مجلس الإدارة:

- التأكد من قيام مجلس الإدارة بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
- تشجيع جميع أعضاء مجلس الإدارة على المشاركة بشكل كلي وفعال.
- تمثيل الشركة أمام الغير وفق ما ينص عليه النظام الأساسي للشركة.
- ضمان التواصل الفعلي مع المساهمين وإيصال آراءهم إلى المجلس.
- تشجيع العلاقات البناءة والمشاركة الفعالة بين كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- خلق ثقافة تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد فيها تباين في وجهات النظر.

مهام ومسئوليات الإدارة التنفيذية:

- تنفيذ الاستراتيجية والخطة السنوية المعتمدة للشركة.
- العمل على تنفيذ كافة السياسات واللوائح والأنظمة الداخلية للشركة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- إعداد التقارير الدورية (مالية وغير مالية) بشأن التقدم المحرز في نشاط الشركة.
- وضع نظام محاسبي متكامل وإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل الهيئة.
- إدارة العمل اليومي وتسيير النشاط، فضلاً عن إدارة موارد الشركة بالشكل الأمثل.
- المشاركة الفعالة في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل الشركة.
- وضع نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتأكد من فعاليتها وكفاءتها.

2.2 إنجازات مجلس الإدارة خلال العام

خلال عام 2025، واصل مجلس إدارة الشركة دوره الفاعل في قيادة التوجهات الاستراتيجية وتعزيز الأداء التشغيلي، حيث تمكنت الشركة من تحقيق عدد من الإنجازات البارزة التي دعمت مكانتها في السوق وساهمت في تنوع مصادر دخلها.

فقد حصلت الشركة على المزايدة رقم (2024/1) المطروحة من شركة المشروعات السياحية لتشغيل وإدارة مشروع شاطئ المسيلة (بلاج-2)، والذي يمتد على مساحة تزيد عن 70 ألف متر مربع بموقع متميز على شاطئ المسيلة، وتم توقيع عقد استغلال المشروع لمدة 17 عاماً. وقد توجت هذه الجهود بافتتاح المشروع بصورة متميزة وبحضور لفييف من قيادات الدولة، إلى جانب تغطية إعلامية واسعة أشادت بجهود الشركة في تطوير المشروع وتحويله إلى وجهة ترفيهية عائلية متكاملة في دولة الكويت.

كما واصلت الشركة جهودها في دعم مشروع ريم مول - أبوظبي، من خلال تلبية كافة متطلبات التطوير والمساهمة في تنفيذ وتعزيز استراتيجيات إدارة وتشغيل وتسويق المشروع.

وفي سياق آخر، وفي مايو 2025، وبناءً على انتهاء عقد إدارة وتشغيل مبنى الركاب رقم (1) في مطار الكويت الدولي، عملت الشركة على نقل وتسليم المشروع إلى الجهة المعنية. وتفخر الشركة، كياناً وأفراداً، بدورها في تطوير وتشغيل هذا المشروع الوطني والمرفق الحيوي على مدار 26 عاماً، وتسليمه للجهة المعنية بالدولة كأصل متكامل ومدرّ للدخل.

وفيما يلي موجز بأهم إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2025:

- الاضطلاع بكافة المهام والمسؤوليات المناطة بمجلس الإدارة، كما هو موضح بالفقرة (2.1) أنفة البيان.
- استكمال كافة أعمال التخطيط والترتيبات الخاصة بمشروع شاطئ المسيلة.
- الافتتاح الرسمي لمشروع شاطئ المسيلة.
- إعادة هيكلة التكاليف التشغيلية وتعزيز كفاءة إدارة السيولة والحد من المخاطر المرتبطة بها.
- استيفاء متطلبات تطوير وإنشاء مشروع ريم مول في أبوظبي.
- المساهمة في تنفيذ وتعزيز استراتيجيات إدارة وتشغيل وتسويق مشروع ريم مول.
- اختتام مشروع مبنى الركاب رقم (1) في مطار الكويت الدولي وتسليمه إلى الجهة المختصة.
- المشاركة في المزايدات العامة والمشاريع المتنوعة بهدف تنمية الإيرادات وتوسيع نطاق أعمال الشركة ومصادر دخلها.

2.3 تشكيل مجلس الإدارة للجان متخصصة تتمتع بالاستقلالية

قام مجلس الإدارة بتشكيل عدد من اللجان المتخصصة المنبثقة عنه، تتمتع بالاستقلالية اللازمة، وذلك بهدف دعم المجلس وتمكينه من أداء مهامه بكفاءة وفعالية. وتضطلع هذه اللجان بمهامها وفق اختصاصاتها المحددة، من خلال إعداد التقارير والتوصيات ورفعها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة في ضوء ما يُعرض عليه.

أ) لجنة التدقيق وإدارة المخاطر

أعضاء لجنة التدقيق وإدارة المخاطر

الاسم	صفة العضو باللجنة	تصنيف العضو بمجلس الإدارة
محمد سلطان بن عيسى	رئيس لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	عضو غير تنفيذي
زهير عبد المحسن الزامل	عضو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	عضو مستقل
ماجد عيسى العجيل	عضو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	عضو غير تنفيذي

كما تجدر الإشارة إلى أن السيد/ حسن بسام الحوري قد شغل منصب رئيس لجنة التدقيق وإدارة المخاطر حتى 30 يونيو 2025.

وقد تم تشكيل لجنة مدمجة للقيام بمهام التدقيق وإدارة المخاطر (لجنة التدقيق وإدارة المخاطر) بموافقة هيئة أسواق المال الصادرة بتاريخ 28 فبراير 2016، حيث تضطلع هذه اللجنة بكافة المهام والمسؤوليات المتعلقة بالتدقيق وإدارة المخاطر بالشركة. وقد شكّلت اللجنة بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 28 يونيو 2016 لمدة ثلاث سنوات، ويتم تجديدها بشكل دوري. كما تم تجديد تشكيل اللجنة مؤخراً عقب انتخاب/تعيين أعضاء مجلس الإدارة في مايو 2024، وتعمل اللجنة وفق ميثاق عمل معتمد من مجلس الإدارة يحدد نطاق عملها واختصاصاتها والمهام المنوطة بها، بما يعزز من كفاءة الحوكمة داخل الشركة. كما تم إعادة تعيين أمين سر لجنة التدقيق وإدارة المخاطر للقيام بالمهام المنوطة به. ونتيجة للتغيرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة، انعكس ذلك على تشكيل اللجنة، حيث تم تعيين السيد/محمد عبدالله سلطان بن عيسى رئيساً للجنة التدقيق وإدارة المخاطر بدلاً من السيد/حسن بسام الحوري، وذلك اعتباراً من 30 يونيو 2025.

اجتماعات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر خلال عام 2025

الاسم / الصفة	اجتماع رقم 25/01 المنعقد في 26 مارس 2025	اجتماع رقم 25/02 المنعقد في 15 مايو 2025	اجتماع رقم 25/03 المنعقد في 12 أغسطس 2025	اجتماع رقم 25/04 المنعقد في 12 نوفمبر 2025	عدد الاجتماعات التي حضرها العضو خلال العام 2025
محمد سلطان بن عيسى رئيس لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	لا ينطبق	لا ينطبق	√	√	4/2
زهير عبد المحسن الزامل عضو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	√	√	√	√	4/4
ماجد عيسى العجيل عضو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	√	√	√	√	4/4
حسن بسام الحوري رئيس لجنة التدقيق وإدارة المخاطر (سابقاً)	√	√	لا ينطبق	لا ينطبق	4/2

رمز √ : حضور الاجتماع.

عقدت لجنة التدقيق وإدارة المخاطر أربعة اجتماعات خلال عام 2025، حيث تمت الدعوة إلى جميع الاجتماعات مرفقة بجدول الأعمال وكافة الوثائق والمعلومات ذات الصلة، وذلك قبل موعد كل اجتماع بمدة كافية تتيح لأعضاء اللجنة دراسة ومراجعة تلك المواد، بما يسهم في إثراء النقاشات واتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة لعرضها على مجلس الإدارة، مع استثناء الاجتماعات الطارئة – إن وجدت. كما يتم توثيق مداوات ونتائج الاجتماعات في محاضر رسمية يتم توقيعها من قبل أعضاء اللجنة.

مهام لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على سبيل المثال وليس الحصر:

- مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس إدارة الشركة، وإبداء الرأي والتوصية بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- رفع التوصية لمجلس الإدارة بشأن تعيين وإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين أو تغييرهم وتحديد أتعابهم، والتأكد من استقلاليتهم.
- متابعة أعمال مراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من عدم قيامهم بتقديم خدمات إلى الشركة عدا الخدمات التي تقتضها مهنة التدقيق.
- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الخارجيين على القوائم المالية للشركة ومتابعة ما تم في شأنها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة.
- تقييم مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة وإعداد تقرير يتضمن رأي وتوصيات اللجنة في هذا الشأن.
- الإشراف الفني على إدارة التدقيق الداخلي في الشركة من أجل التحقق من مدى فعاليتها في تنفيذ الأعمال والمهام المحددة من قبل مجلس الإدارة.
- التوصية بتعيين وإعادة تعيين مدير التدقيق الداخلي، ونقله، وعزله، وتقييم أدائه، وأداء إدارة التدقيق الداخلي.
- مراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من المدقق الداخلي، وإبداء الملاحظات عليها.
- مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي، والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأن الملاحظات الواردة في تلك التقارير.
- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- التأكد من التزام الشركة بالقوانين والسياسات والنظم والتعليمات ذات العلاقة.
- إعداد ومراجعة استراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر قبل اعتمادها من مجلس الإدارة، والتأكد من تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات، وإنها تتناسب مع طبيعة وحجم أنشطة الشركة.
- ضمان توافر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر.
- تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة أنواع المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة، وذلك لتحديد أوجه القصور بها.
- مساعدة مجلس الإدارة على تحديد وتقييم مستوى المخاطر المقبولة في الشركة، والتأكد من عدم تجاوز الشركة لهذا المستوى من المخاطر بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- التأكد من استقلالية موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تعرض الشركة للمخاطر.
- التأكد من أن موظفي إدارة المخاطر لديهم الفهم الكامل للمخاطر المحيطة بالشركة، والعمل على زيادة وعي العاملين بثقافة المخاطر وإدراكهم لها.
- إعداد التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتقديم هذه التقارير إلى مجلس إدارة الشركة.

إنجازات لجنة التدقيق وإدارة المخاطر خلال العام:

- مراجعة البيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية لتأمين نزاهة وشفافية البيانات المالية للشركة.
- دراسة ملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية للشركة.
- التأكد من تطبيق الإجراءات المحاسبية السليمة.
- التوصية بإعادة تعيين المدقق الداخلي للشركة واعتماد خطة التدقيق.
- التأكد من إجراء عمليات التدقيق وإصدار تقارير التدقيق الداخلي بشكل دوري وفقاً لخطة التدقيق المعتمدة.
- الاجتماع بصورة منتظمة مع المدقق الداخلي للشركة لمناقشة سير أعمال التدقيق والتقارير المعدة بشكل دوري.
- دراسة وتحليل تقارير التدقيق الداخلي، ومتابعة نتائجها والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأن الملاحظات الواردة في تلك التقارير.
- التأكد من فعالية أداء المدقق الداخلي للشركة وتقييم أداءه.
- متابعة التزام الشركة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة.
- متابعة القرارات الصادرة من الجهات الرقابية وأية تعديلات قد تطرأ على القوانين واللوائح المعمول بها.
- التأكد من استيفاء كافة المتطلبات الرقابية والتنظيمية.
- دراسة ملاحظات وتقارير الجهات الرقابية والعمل على استيفاء كافة المتطلبات و/أو تلافي أي قصور إن وجد.
- التأكد من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في الشركة.
- الاطلاع على تقرير المدقق المستقل بتقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية ومتابعة الملاحظات الواردة في ذلك التقرير.
- التوصية بإعادة تعيين مراقب حسابات الشركة والتأكد من استقلاليتها واستيفاءه لكافة الشروط والمتطلبات.
- الاجتماع بشكل دوري مع مراقب حسابات الشركة لمناقشة ومراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية.
- التوصية بإعادة تعيين وحدة إدارة المخاطر والتأكد من استقلاليتها واستيفاءها لكافة الشروط والمتطلبات.
- التوصية باعتماد السياسات والإجراءات الفاعلة لإدارة مخاطر الشركة.
- دراسة وتحليل تقارير المخاطر وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة.
- التوصية بتعيين مكتب تدقيق مستقل معتمد لمراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة وإصدار تقرير في هذا الشأن.
- التوصية بتعيين مكتب تدقيق مستقل آخر لمراجعة وتقييم أداء ونظم إدارة/وحدة التدقيق الداخلي لفترة الثلاث سنوات السابقة.

ب) لجنة الترشيحات والمكافآت

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت

الاسم	صفة العضو باللجنة	تصنيف العضو بمجلس الإدارة
زهير عبد المحسن الزامل	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	عضو مستقل
طارق إبراهيم موسى	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	عضو غير تنفيذي
حمد عدنان مال الله	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	عضو تنفيذي

تم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (2016/8) الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2016، وذلك لمدة ثلاث سنوات، ويتم تجديدها بشكل دوري. وقد تم تجديد تشكيل اللجنة مؤخراً عقب انتخاب/تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة في مايو 2024. وتعمل اللجنة وفق ميثاق عمل معتمد من قبل مجلس الإدارة، يحدد نطاق عملها واختصاصاتها والمهام المنوطة بها، بما يعزز من كفاءة الحوكمة داخل الشركة. كما تم إعادة تعيين أمين سر لجنة الترشيحات والمكافآت للقيام بالمهام والمسؤوليات المنوطة به. وتجدر الإشارة إلى أنه في مطلع عام 2025، وعلى إثر استقالة السيدة /نادية عقيل من مجلس إدارة الشركة، تم تعيين السيد /حمد عدنان مال الله عضواً في لجنة الترشيحات والمكافآت خلفاً للعضو المستقيل، وذلك بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (2025/1) الصادر بتاريخ 15 يناير 2025.

اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت خلال عام 2025

الاسم / الصفة	اجتماع رقم 25/01 المنعقد في 15 يناير 2025	اجتماع رقم 25/02 المنعقد في 26 مارس 2025	اجتماع رقم 25/03 المنعقد في 30 يونيو 2025	عدد الاجتماعات التي حضرها العضو خلال العام 2025
زهير عبد المحسن الزامل رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	√	√	√	3/3
طارق إبراهيم موسى عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	√	√	√	3/3
حمد عدنان مال الله عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	لا ينطبق	√	√	3/2

رمز √ : حضور الاجتماع

عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت ثلاثة اجتماعات خلال عام 2025، حيث تمت الدعوة إلى جميع الاجتماعات مرفقة بجدول الأعمال وكافة الوثائق والمعلومات ذات الصلة، وذلك قبل موعد كل اجتماع بمدة كافية تتيح لأعضاء اللجنة دراسة ومراجعة تلك المواد، بما يسهم في إثراء النقاشات واتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة لعرضها على مجلس الإدارة، مع استثناء الاجتماعات الطارئة – إن وجدت. كما يتم توثيق مداوالت ونتائج الاجتماعات في محاضر رسمية يتم توقيعها من قبل أعضاء اللجنة.

مهام لجنة الترشيحات والمكافآت على سبيل المثال وليس الحصر:

- التوصية بشأن قبول الترشيح وإعادة الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- وضع سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة والمناصب التنفيذية حسب الحاجة.
- وضع توصيف وظيفي للأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين.
- التأكد من عدم انتفاء صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة المستقل.
- إعداد تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. والمدراء، سواء كانت مبالغ أو منافع أو مزايا، أياً كانت طبيعتها ومسامها.

إنجازات لجنة الترشيحات والمكافآت خلال العام:

- إعداد تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة (إن وجدت) واللجان المنبثقة عنه، والإدارة التنفيذية والمدراء، وذلك بما يتوافق مع المتطلبات الواردة في الكتاب الخامس عشر – حوكمة الشركات – من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديليهما، عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
- التوصية بعدم تخصيص أو صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وذلك في ضوء توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن ذات السنة، وبما يتوافق مع أحكام المادة رقم (198) من قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016، ورفع التوصية إلى مجلس الإدارة لاتخاذ ما يلزم في هذا الشأن.
- التوصية بتعيين الرئيس التنفيذي كعضو في مجلس الإدارة، وانتخابه نائباً لرئيس المجلس، ليشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
- التوصية باستبدال أحد أعضاء مجلس الإدارة المعينين، والتأكد من توافر الخبرات العلمية والعملية اللازمة في العضو الجديد بما يدعم كفاءة مجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد توافر المهارات والكفاءات المطلوبة لدى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يضمن إدارة الشركة بكفاءة وفعالية.
- مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي للشركة، والتأكد من توافر مبادئ الضبط الداخلي بما يلبي متطلبات الرقابة المزدوجة.
- مراجعة والتأكد من استمرار توافر صفة الاستقلالية لدى عضو مجلس الإدارة المستقل، وفقاً للشروط والضوابط المنصوص عليها في الكتاب الخامس عشر – حوكمة الشركات – من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديليهما.
- التوصية بمنح مكافأة لعضو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر تقديراً لجهودهم والخدمات الاستشارية المقدمة خلال عام 2025.
- إعداد تقرير التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى تقييم أداء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.
- مراجعة واعتماد خطة التدريب السنوية الشاملة للشركة للسنة المالية القادمة المنتهية في 31 ديسمبر 2026.

2.4 حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات والبيانات.

تحرص الشركة على إتاحة وتوفير كافة المعلومات والبيانات اللازمة لأعضاء مجلس الإدارة، بما يمكنهم من أداء مهامهم بكفاءة وفعالية. وفي هذا الإطار، اعتمد مجلس الإدارة مهام ومسؤوليات أمين سر المجلس، والتي تتضمن ضمان دقة وتدقيق المعلومات والبيانات إلى الأعضاء في الوقت المناسب. كما يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بكافة الوثائق والتقارير ذات الصلة بالموضوعات المدرجة على جدول الأعمال قبل موعد الاجتماعات بمدة كافية لا تقل عن ثلاثة أيام عمل، بما يتيح لهم دراستها والاطلاع عليها بشكل وافٍ، ويسهم في دعم جودة النقاشات واتخاذ القرارات المستنيرة، مع استثناء الاجتماعات الطارئة – إن وجدت.

القاعدة الثالثة: اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

3.1 متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت

قام مجلس إدارة الشركة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بما يتوافق مع كافة المتطلبات والضوابط المنظمة، مع استيفاء الخصائص والمعايير الواجب توافرها في أعضاء اللجنة ومنهجية عملها. وقد تم استعراض كافة التفاصيل والبيانات المتعلقة بتشكيل اللجنة واختصاصاتها ضمن القاعدة الثانية من هذا التقرير - لجنة الترشيحات والمكافآت - بالفقرة 2.3 أنفة البيان.

3.2 تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء.

اعتمدت الشركة سياسة مكافآت متوافقة مع اللوائح التنظيمية وأحكام الكتاب الخامس عشر - حوكمة الشركات - من اللائحة التنفيذية الصادرة عن هيئة أسواق المال، إضافة إلى المتطلبات التنظيمية ذات الصلة. ويتم تحديد المكافآت وفقاً لمدى تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية، وذلك في إطار الاستراتيجية العامة للشركة، حيث تشمل هذه المؤشرات عناصر نوعية وكمية تعكس أداء الشركة ونتائج أعمالها ومركزها المالي. وانطلاقاً من التزام الشركة بتطبيق أعلى معايير الشفافية، واتباع أفضل الممارسات المهنية، وتفعيل قواعد حوكمة الشركات، قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بإعداد تقرير مفصل يتضمن كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء، وذلك لعرضه على الجمعية العامة للشركة. وفيما يلي بيان بالمكافآت الممنوحة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025:

مكافآت مجلس الإدارة

تُعرض مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة للموافقة النهائية، وذلك بناءً على توصية لجنة الترشيحات والمكافآت، والتي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة ورفعها إلى الجمعية العامة للاطلاع واتخاذ القرار المناسب. ووفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة والسياسات الداخلية المعتمدة، لا يتجاوز إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة نسبة 10% من صافي أرباح الشركة، وذلك بعد خصم الإهلاك والاحتياطيات. وبناءً على توصية لجنة الترشيحات والمكافآت، فقد أوصى مجلس الإدارة بعدم صرف أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. وفيما يلي بيان بالمكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة:

المكافآت والمزايا لأعضاء مجلس الإدارة								
المكافآت والمزايا من خلال الشركة التابعة				المكافآت والمزايا من خلال الشركة الأم				إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة
المكافآت والمزايا المتغيرة		المكافآت والمزايا الثابتة		المكافآت والمزايا المتغيرة		المكافآت والمزايا الثابتة		
(دينار كويتي)		(دينار كويتي)		(دينار كويتي)		(دينار كويتي)		
مكافأة لجان	مكافأة سنوية	الرواتب الشهرية (الإجمالية خلال العام)	تأمين صحي	مكافأة لجان*	مكافأة سنوية	تأمين صحي	لا يوجد	5
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	10,000	لا يوجد	لا يوجد		

*مكافآت اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة

أوصت لجنة الترشيحات والمكافآت بمنح عضوي لجنة التدقيق وإدارة المخاطر مكافأة تقديرية نظير أعمال اللجنة والخدمات الاستشارية التي قدمهاها خلال العام المالي 2025، وذلك بإجمالي قدره 10,000 د.ك (عشرة آلاف دينار كويتي)، وفقاً للتفصيل التالي:

م	المنتصب (صفة العضو باللجنة)	تصنيف العضو بمجلس الإدارة	طبيعة المكافأة	قيمة المكافأة (دينار كويتي)
1	عضو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	عضو مستقل	بدل أعمال اللجنة والخدمات الاستشارية المقدمة على مدار العام 2025	5,000
2	عضو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر	عضو غير تنفيذي	بدل أعمال اللجنة والخدمات الاستشارية المقدمة على مدار العام 2025	5,000

مكافآت الإدارة التنفيذية والمدراء

يشمل نظام المكافآت المخصص للإدارة التنفيذية والمدراء مكونين رئيسيين: المكافآت الثابتة والمكافآت المتغيرة.

- المكافآت الثابتة: تمثل المكافآت الممنوحة للإدارة التنفيذية والمدراء مقابل المهام والمسؤوليات المسندة إليهم، وتعكس التزام الشركة بتوفير تعويض عادل ومستقر بما يتوافق مع الأطر التنظيمية وسياسات الشركة الداخلية.
 - المكافآت المتغيرة: تمثل المكافآت الممنوحة بناءً على الأداء وتحقيق أهداف محددة، بما يعزز روح المبادرة وتحقيق النتائج وفق مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة.
- وتقوم إدارة الموارد البشرية ولجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة هذه المكافآت بشكل دوري سنوي للتأكد من الالتزام بسياسة المكافآت المعتمدة، وضمان تحقيق العدالة والشفافية في توزيع المكافآت. وقد أشارت لجنة الترشيحات والمكافآت إلى عدم وجود أي انحرافات عن سياسة المكافآت المعتمدة خلال العام المالي 2025.

وفيما يلي بيان إجمالي المكافآت والمزايا الممنوحة لكبار التنفيذيين والمدراء بالشركة ممن يتلقون أعلى المكافآت، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025:

المكافآت والمزايا لأعضاء الإدارة التنفيذية وكبار المدراء							
المكافآت والمزايا من خلال الشركة							
إجمالي المكافآت المتغيرة (دينار كويتي)	المكافآت والمزايا الثابتة (دينار كويتي)						عدد أعضاء الإدارة التنفيذية وكبار المديرين
	مكافآت سنوية ومخصصات	بدل تعليم الأبناء	بدل مواصلات	بدل سكن	تذاكر سنوية	تأمين صحي	
152,845	14,000	5,988	16,608	7,198	6,399	147,662	5

3.3 التوافق مع سياسة المكافآت المعتمدة من مجلس الإدارة:

تؤكد لجنة الترشيحات والمكافآت بعدم منح أي مكافآت إضافية بخلاف المكافآت المعلنة أعلاه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كما تؤكد اللجنة عدم رصد أي انحرافات جوهرية عن سياسة المكافآت المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بما يضمن التزام جميع ممارسات المكافآت باللوائح والسياسات المعتمدة وبأفضل معايير الحوكمة والشفافية.

القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية

4.1 سلامة ونزاهة التقارير المالية

تقوم الإدارة التنفيذية بتقديم تعهدات كتابية لمجلس إدارة الشركة تفيد بصحة ونزاهة البيانات المالية وأنها تستعرض كافة الجوانب المالية للشركة، كما تم إعدادها وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعتمدة. وبدوره، يقوم مجلس الإدارة بالتعهد لمساهمي الشركة بصحة ونزاهة البيانات المالية والتقارير ذات الصلة بنشاط الشركة. وتشمل البيانات المالية والتقارير ذات الصلة ما يلي:

- البيانات المالية السنوية.
- البيانات المالية المرحلية.
- نماذج الإفصاح عن أرباح الشركة السنوية والمرحلية.
- التقارير الدورية والإفصاحات ذات الصلة بنشاط الشركة ونتائج أعمالها.

4.2 تشكيل لجنة التدقيق

قام مجلس إدارة الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بما يتوافق مع كافة المتطلبات والضوابط المنظمة، مع استيفاء الخصائص والمعايير الواجب توافرها في أعضاء اللجنة ومنهجية عملها. وقد تم استعراض كافة التفاصيل والبيانات المتعلقة بتشكيل اللجنة واختصاصاتها ضمن القاعدة الثانية من هذا التقرير - لجنة التدقيق وإدارة المخاطر - بالفقرة 2.3 أنفة البيان.

4.3 توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر بدراسة وتحليل المسائل المنوطة بها، ومن ثم إبداء الرأي ورفع التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة. وباعتبار اللجنة جهة متخصصة، فقد تم اعتماد جميع التوصيات المقدمة خلال العام 2025 والعمل بها من قبل مجلس الإدارة. كما تؤكد اللجنة أنه لم يتم رصد أي تعارض بين توصياتها وقرارات مجلس الإدارة خلال العام 2025.

4.4 استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي

تؤكد الشركة، من خلال تقييم ودراسة لجنة التدقيق، التزام مراقبي الحسابات الخارجيين بالحيادية التامة واستقلاليتهم عن الشركة ومجلس إدارتها. كما يتعهد المراقبون بعدم تقديم أي خدمات للشركة إلا تلك المتعلقة بأعمال التدقيق ومراجعة الحسابات، وفق ما يقتضيه نطاق عملهم. ويقدم مراقبو الحسابات الخارجيون إقراراً خطياً بالتزامهم بالاستقلالية التامة واتباع معايير التدقيق الدولية المعتمدة.

القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

5.1 تشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر

تولي الشركة أهمية قصوى لإدارة المخاطر، باعتبارها أحد الركائز الأساسية لضمان استقرار واستمرارية أنشطة الشركة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. ويعد التطوير المستمر والتطبيق الفعال لإطار إدارة المخاطر من العوامل الحاسمة للحفاظ على النجاح المؤسسي وتقليل التعرض للمخاطر التشغيلية والمالية والتنظيمية. وعليه، قام مجلس إدارة الشركة بإعادة تعيين وحدة مستقلة لإدارة المخاطر، واعتماد السياسات والإجراءات اللازمة لضمان إدارة فعالة لجميع المخاطر المحتملة على مستوى الشركة. تتولى هذه الوحدة رصد وتحليل المخاطر، وتقديم تقارير دورية مفصلة إلى لجنة المخاطر، التي تقوم بدورها بدراسة هذه التقارير وتقديم توصياتها إلى مجلس الإدارة. هذا الترتيب يضمن اطلاع مجلس الإدارة بشكل مستمر على المخاطر الرئيسية التي قد تؤثر على الشركة، ويساعد في اتخاذ قرارات مدروسة تساهم في حماية أصول الشركة وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية.

5.2 تشكيل لجنة إدارة المخاطر

قام مجلس إدارة الشركة بتشكيل لجنة إدارة المخاطر بما يتوافق مع كافة المتطلبات والضوابط المنظمة، مع استيفاء الخصائص والمعايير الواجب توافرها في أعضاء اللجنة ومنهجية عملها. وقد تم استعراض كافة التفاصيل والبيانات المتعلقة بتشكيل اللجنة واختصاصاتها ضمن القاعدة الثانية من هذا التقرير - لجنة التدقيق وإدارة المخاطر - بالفقرة 2.3 أنفة البيان.

5.3 أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

يتحمل مجلس إدارة الشركة المسؤولية الكاملة عن أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ويضمن أن تكون هذه الأنظمة فعالة في تعزيز سلامة ودقة وكفاءة عمليات الشركة. ومن هذا المنطلق، وضع مجلس الإدارة سياسات وآليات ولوائح داخلية متكاملة لضمان تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية على كافة الأنشطة والعمليات التشغيلية والمالية للشركة. وتعمل لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على متابعة تطبيق هذه السياسات واللوائح، وفحص وتحليل التقارير الصادرة من إدارة التدقيق الداخلي، لتقديم توصياتها إلى مجلس الإدارة بما يضمن معالجة أي ملاحظات وتحسين مستمر لآليات الرقابة الداخلية. وتغطي أنظمة الضبط والرقابة الداخلية جميع أنشطة الشركة، مع مراعاة مبادئ الرقابة المزدوجة المطبقة ضمن الهيكل التنظيمي للشركة، والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر:

- تحديد السلطات والمسئوليات بشكل دقيق.
- الفصل التام في المهام لضمان عدم تعارض المصالح.
- تطبيق الفحص والرقابة المزدوجة لضمان سلامة العمليات.
- اعتماد نظام التوقيع المزدوج للمعاملات الجوهرية.
- وجود سياسات وإجراءات معتمدة لتنظيم جميع العمليات.
- استخدام أنظمة تكنولوجية حديثة (Transfora) لتنفيذ المعاملات الداخلية.

وعلى صعيد الاستقلالية والتقييم الخارجي، فقد تم تعيين مكتب تدقيق مستقل ومعتمد ("كرو المهنا وشركاه") لتقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية (ICR) على مدار العام 2025 وإعداد تقرير مفصل يتم تقديمه إلى هيئة أسواق المال خلال تسعين يوماً من انتهاء السنة المالية 2025. كما تم تعيين مكتب تدقيق مستقل آخر لمراجعة وتقييم أداء إدارة التدقيق الداخلي بالشركة (QAR) عن الفترة من يناير 2022 وحتى ديسمبر 2024، وقد تم تزويد لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بنسخة من هذه التقارير للإحاطة والإطلاع. ويأتي ذلك تنفيذاً لأحكام المادة (6-9) من الكتاب الخامس عشر - حوكمة الشركات - من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلهما، لضمان أعلى مستويات الشفافية والرقابة الفاعلة على عمليات الشركة.

5.4 تشكيل إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي

حرصت الشركة على تطبيق نظام التدقيق الداخلي بشكل متكامل ومستقل لضمان نزاهة وشفافية العمليات والرقابة الداخلية. وقد أسندت مهام التدقيق الداخلي إلى إدارة التدقيق الداخلي بالشركة الأم، وذلك بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال الصادرة بتاريخ 22 يونيو 2016. وتتميز إدارة التدقيق الداخلي بالشركة الأم بالاستقلالية والكفاءة، حيث تقوم بتنفيذ عمليات مراجعة شاملة لكافة أنظمة الرقابة الداخلية، وفق خطط تدقيق مفصلة ومعتمدة من مجلس إدارة الشركة. وتغطي أعمال التدقيق الداخلي جميع الأنشطة التشغيلية والمالية للشركة، مع التركيز على تقييم المخاطر، وفحص العمليات، وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة. كما تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد تقارير دورية وفقاً لخطة التدقيق المعتمدة، والتي تُقدَّم إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر في الشركة. وتقوم اللجنة بدورها بدراسة وتحليل هذه التقارير، والتأكد من معالجة أي ملاحظات أو ثغرات، ومن ثم رفع التوصيات والإجراءات اللازمة إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة. ويهدف هذا النظام إلى ضمان أعلى مستويات الشفافية والمساءلة، وتعزيز فعالية الرقابة الداخلية، ودعم اتخاذ القرار المستنير من قبل مجلس الإدارة في كافة المجالات التشغيلية والاستراتيجية للشركة.

القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

6.1 معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية

وضعت الشركة ميثاق عمل معتمد من قبل مجلس الإدارة، يحدد معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية الواجب الالتزام بها من قبل جميع منسوبي الشركة، سواء داخل بيئة العمل أو في التعامل مع العملاء والموردين والأطراف الأخرى ذات الصلة. ويهدف الميثاق إلى ترسيخ قيم النزاهة والشفافية والمسؤولية لدى جميع موظفي الشركة، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بالمعايير والأنظمة المعمول بها في الممارسات التجارية وبكافة المعاملات، بما يحافظ على سمعة الشركة ومكانتها في قطاع الأعمال. ويولي الميثاق أهمية كبيرة للموظفين باعتبارهم أحد أهم أصول الشركة، حيث يتم توعيتهم بمحتواه من خلال دورات تدريبية وتثقيفية دورية، لضمان فهمهم الكامل لمسؤولياتهم والتزاماتهم الأخلاقية والمهنية. كما يشمل الميثاق جوانب حيوية أخرى، منها:

- إدارة العلاقات مع الشركاء والأطراف ذات الصلة بشكل عادل وشفاف.
- الحفاظ على نزاهة البيانات المالية ودقة التقارير والمعلومات.
- ضمان أمن المعلومات وحماية بيانات الشركة والعملاء.
- آلية الإبلاغ عن أي ممارسات غير أخلاقية أو مخالفة للسياسات المعتمدة، مع ضمان حماية المبلغين من أي تأثير سلبي.

ويشدد الميثاق على أن جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع الموظفين ملزمون بالالتزام بهذه المعايير والقيم في أداء مهامهم اليومية، بما يساهم في تعزيز ثقافة الشركة المؤسسية ويضمن استمرارية نجاحها وسمعتها على المدى الطويل.

6.2 الحد من تعارض المصالح

اعتمد مجلس إدارة الشركة سياسة شاملة خاصة بتعارض المصالح، تهدف إلى ضمان تطبيق إجراءات واضحة وفعالة لاكتشاف ومعالجة أي حالات لتعارض المصالح، سواء كانت قائمة أو محتملة. وتهدف هذه السياسة إلى التأكد من أن مجلس الإدارة يتعامل مع جميع حالات تعارض المصالح بطريقة سليمة، وأن جميع القرارات المتخذة تعكس المصلحة الفضلى للشركة وتعزز نزاهتها وشفافيتها. وتعتبر هذه السياسة جزءاً لا يتجزأ من التزام الشركة الكامل بالقيم الأخلاقية والنزاهة والعدالة في التعامل مع جميع أصحاب المصالح. كما توضح السياسة تعريف تعارض المصالح، والأسس والمعايير التي يتم على أساسها التعامل مع الحالات المختلفة، بالإضافة إلى تحديد دور كل من مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، ووحدة التدقيق الداخلي في رصد وإدارة هذه الحالات. وتشمل السياسة أيضاً آلية عملية للتعامل مع حالات تعارض المصالح، مع أمثلة توضيحية للأطراف التي قد تتعارض مصالحها مع مصالح الشركة، وإجراءات الإفصاح الواجب اتباعها لضمان الشفافية الكاملة في اتخاذ القرارات وحماية مصالح الشركة وأصحاب المصالح على حد سواء.

القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

7.1 آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف

يعد الإفصاح الدقيق ركيزة أساسية لمتابعة أنشطة الشركة وتقييم أدائها على مختلف الأصعدة، سواء للمساهمين الحاليين أو المستثمرين المحتملين أو الجمهور العام. وانطلاقاً من هذا المبدأ، حرصت الشركة على اعتماد سياسة متكاملة للإفصاح، تتضمن القواعد والإجراءات الواجب اتباعها وآلية الإفصاح المتبعة، لضمان تقديم المعلومات بشكل دقيق وشفاف وفي الوقت المحدد لها. وتلتزم الشركة في هذا الصدد بكافة الأحكام والمعايير المنصوص عليها في الكتاب العاشر – الإفصاح والشفافية – من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها، مع مراعاة أفضل الممارسات لتعزيز الثقة والمصداقية بين جميع أصحاب المصلحة.

7.2 سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء

قامت الشركة بإنشاء سجل خاص يتضمن كافة الإفصاحات المقدمة من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدراء، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالمكافآت والرواتب والحوافز وغيرها من المزايا المالية الممنوحة لهم بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الشركة أو الشركات التابعة – إن وجدت. ويهدف هذا السجل إلى تعزيز الشفافية ودعم التزام الشركة بمعايير الحوكمة وفق اللوائح والتعليمات التنظيمية المعمول بها.

7.3 تشكيل وحدة تنظيم شؤون المستثمرين

أنشأت الشركة وحدة متخصصة لتنظيم شؤون المستثمرين، تُعنى بتوفير وإتاحة البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين وجمهور المتعاملين. وتتمتع هذه الوحدة بالاستقلالية الكافية بما يمكنها من تقديم المعلومات بدقة وشفافية وفي الوقت المناسب، وبما يعزز الثقة في الشركة ويضمن الالتزام بأفضل ممارسات الإفصاح والحوكمة. كما تعتمد الوحدة على وسائل تواصل متعددة مع المستثمرين، تشمل الموقع الإلكتروني للشركة، والنشرات الدورية، والإفصاحات الرسمية، وذلك لضمان وصول المعلومات إلى جميع الأطراف المعنية بشكل فعال ومنظم، وبما يتوافق مع اللوائح التنظيمية والالتزامات القانونية ذات الصلة.

7.4 البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات

عملت الشركة على تطوير بنيتها الأساسية لتكنولوجيا المعلومات بما يدعم كفاءة عمليات الإفصاح والتواصل مع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة. وقد تم الاعتماد بشكل كبير على هذه البنية في توفير المعلومات والبيانات بدقة وفي الوقت المناسب، بما يعزز الشفافية ويدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية المستنيرة. ومن أبرز المبادرات في هذا الإطار إنشاء قسم مخصص على الموقع الإلكتروني للشركة تحت عنوان "علاقات المستثمرين"، يتضمن عرضاً شاملاً للمعلومات والبيانات ذات الصلة، بما في ذلك التقارير المالية، والإفصاحات الدورية، والمؤشرات الرئيسية، بالإضافة إلى مستجدات المشاريع والمبادرات الاستراتيجية وكافة المعلومات الجوهرية المتعلقة بالشركة. ويسهم ذلك في تمكين المساهمين والمستثمرين الحاليين والمحتملين من متابعة أداء الشركة وممارسة حقوقهم بكفاءة وفعالية، بما يتوافق مع أفضل ممارسات الإفصاح والحوكمة.

القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين

8.1 الحقوق العامة للمساهمين

يضمن النظام الأساسي للشركة، إلى جانب اللوائح والسياسات الداخلية المعتمدة، توفير كافة الإجراءات والضوابط التي تمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم بشكل كامل وعادل. وتشمل هذه الحقوق، على سبيل المثال لا الحصر، حضور اجتماعات الجمعية العامة، والتصويت على القرارات، والإطلاع على المعلومات والبيانات المالية والتقارير الدورية ذات الصلة. وتهدف هذه الضوابط إلى تحقيق العدالة والمساواة بين جميع المساهمين، وضمان عدم التمييز بينهم، بما يعزز الشفافية ويرسخ الالتزام بأفضل ممارسات حوكمة الشركات.

8.2 البيانات الخاصة بالمساهمين

حرصاً على الدقة وضمان المتابعة المستمرة لبيانات المساهمين، قامت الشركة بإنشاء سجل خاص بالمساهمين ("سجل المساهمين") يتم حفظه لدى وكالة المقاصة - الشركة الكويتية للمقاصة. ويشمل هذا السجل كافة البيانات الأساسية لكل مساهم، بما في ذلك الاسم والبيانات الثبوتية وعدد الأسهم المملوكة، مع تحديده بشكل مستمر والتأشير على أي تغييرات تطرأ على تلك البيانات فور حدوثها، بما يضمن دقة وحداثة المعلومات. ويحق لكل مساهم أو طرف ذي علاقة طلب الاطلاع على البيانات الخاصة به من خلال الشركة أو وكالة المقاصة، وذلك وفقاً للضوابط والإجراءات المعمول بها، مع الالتزام التام بالحفاظ على سرية هذه المعلومات وحمايتها من أي استخدام غير مصرح به. كما تلتزم الشركة والجهات ذات الصلة بمعالجة بيانات المساهمين وفق أعلى معايير الحماية والسرية، بما يكفل حماية حقوق المساهمين ويعزز الثقة في نظام إدارة البيانات والمعلومات بالشركة.

8.3 المشاركة والتصويت في الاجتماعات الخاصة بجمعيات الشركة

تُعد مشاركة المساهمين في اجتماعات الجمعية العامة والتصويت على قراراتها حقاً أصيلاً لكل مساهم، وتحرص الشركة على تعزيز هذه المشاركة بشكل فعال. وفي هذا الإطار، تقوم الشركة بتوجيه الدعوات إلى جميع المساهمين لحضور اجتماعات الجمعيات العامة، متضمنة جدول الأعمال وموعد ومكان انعقاد الاجتماع، مع إتاحة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنود المدرجة على جدول الأعمال قبل موعد الاجتماع بمدة كافية، وذلك وفقاً للوائح والضوابط المنظمة. كما تشجع الشركة المساهمين على المشاركة الفعالة خلال الاجتماعات، بما في ذلك مناقشة الموضوعات المطروحة وطرح الاستفسارات، بما يضمن اتخاذ القرارات على أسس واضحة وشفافة تعكس مصالح جميع المساهمين وتدعم مبادئ الحوكمة الرشيدة.

القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح

9.1 حقوق أصحاب المصالح

اعتمدت الشركة سياسة شاملة بشأن أصحاب المصالح، تتضمن القواعد والإجراءات اللازمة لضمان الاعتراف بحقوقهم وحمايتهم بما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها والتعليمات والضوابط الرقابية المنظمة لهذا الشأن. تهدف هذه السياسة إلى تعزيز الشفافية والعدالة في التعامل مع جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك المساهمون والمستثمرون والعملاء والموردون والموظفون والأطراف الأخرى ذات العلاقة، وضمان تمكينهم من الحصول على المعلومات الضرورية في الوقت المناسب، وحماية مصالحهم.

9.2 المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة

تسعى الشركة إلى تعزيز مشاركة أصحاب المصالح في متابعة أنشطة الشركة المختلفة بما يضمن شفافية العمليات ورفع مستوى الثقة. وتتيح الشركة لأصحاب المصالح إمكانية الاطلاع على المعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطتهم وحقوقهم، كما توفر قنوات وآليات آمنة للإبلاغ عن أي ممارسات غير سليمة قد تواجههم أثناء تعاملهم مع الشركة. ويهدف ذلك إلى ضمان التعامل الجاد مع أي ملاحظات أو شكاوى، بما يعزز النزاهة والمساءلة ويعكس التزام الشركة بأعلى معايير الحوكمة والشفافية في جميع أعمالها.

القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء

10.1 حصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية

تعتبر برامج التدريب والتأهيل المستمر لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من الركائز الأساسية للحكومة الرشيدة، حيث تسهم هذه البرامج في رفع مستوى الأداء وتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية. لذلك، وضعت الشركة آليات ونظماً منظمة تتيح لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المشاركة في برامج ودورات تدريبية وحضور مؤتمرات وورش عمل متخصصة تتعلق بأنشطة الشركة وقطاع الأعمال الذي تعمل فيه، بما يسهم في تطوير مهاراتهم الإدارية والتنظيمية والفنية. وخلال العام 2025، حصل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على مجموعة من الدورات والبرامج التدريبية في مجالات محورية تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- تعارض المصالح.
- المعلومات السرية والملكية الفكرية.
- أخلاقيات العمل وقواعد السلوك المبي.

10.2 تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

حرصت الشركة على اعتماد نظم وآليات متكاملة لتقييم أداء مجلس الإدارة ككل، وأداء كل عضو من أعضائه، بالإضافة إلى تقييم أداء اللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية، وذلك بشكل دوري ومنهجي. يتم هذا التقييم بناءً على مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) المرتبطة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، وكفاءة العمليات التشغيلية، وفاعلية إدارة المخاطر، ومستوى الامتثال للسياسات الداخلية واللوائح التنظيمية المعمول بها. ويهدف التقييم إلى تحديد نقاط القوة التي يمكن البناء عليها لتعزيز أداء الشركة، والكشف عن المجالات التي تتطلب تحسين أو تطوير بما يسهم في رفع كفاءة الأداء العام لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، فضلاً عن تحديد الاحتياجات التدريبية المستقبلية للأعضاء والإدارة التنفيذية بما يتوافق مع أهداف الشركة الاستراتيجية.

10.3 القيم المؤسسية (Value Creation)

يحرص مجلس إدارة الشركة على تعزيز خلق القيم المؤسسية (Value Creation) بين جميع العاملين من خلال تبني إجراءات وآليات عملية تهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وتحسين معدلات الأداء الفردي والجماعي. وتعتمد الشركة على أنظمة تكنولوجية متقدمة لتقييم أداء العاملين وفق نظام الإدارة بالأهداف (Management by Objectives)، حيث يتم تحديد الأهداف لكل موظف في بداية العام المالي، مع متابعة دورية لإنجاز تلك الأهداف وقياس نسبة تحقيقها على مدار العام. ويسهم هذا النظام في ربط الأداء الفردي بالأهداف الاستراتيجية للشركة، وضمان التركيز على الأولويات وتحقيق النتائج المرجوة. كما تؤمن الشركة بأهمية تشجيع الموظفين على الأداء المتميز وتحفيزهم على الابتكار والإبداع في مهامهم اليومية. لذلك، وضعت الشركة آلية لتقدير ومكافأة جهود الموظفين المتميزين، تشمل الاعتراف الرسمي بإنجازاتهم داخل بيئة العمل، وتقديم حوافز معنوية ومادية، مما يعزز روح المبادرة والانتماء للشركة ويعكس ثقافة الأداء العالي داخل المؤسسة. كما تعمل الشركة على تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعزيز قيم العمل المؤسسي والابتكار، وربط هذه القيم بالنتائج العملية، بما يضمن استمرارية تطوير الأداء الفردي والجماعي، ودعم الاستراتيجية العامة للشركة على المدى الطويل.

القاعدة الحادية عشر: التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

11.1 التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع

تؤمن الشركة بأهمية مسؤوليتها الاجتماعية كجزء أساسي من استراتيجيتها التشغيلية، حيث تسعى إلى تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه. ويقوم هذا التوجه على الالتزام الدائم بالسلوك الأخلاقي، والمساهمة الفاعلة في التنمية المستدامة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، بما يحقق فوائد ملموسة للمجتمع ككل وللعاملين بالشركة على وجه الخصوص. لذا وضعت الشركة سياسة داخلية واضحة تهدف إلى تحقيق هذا التوازن من خلال المبادرات والبرامج التي تدعم تطوير الظروف المعيشية، وتعزيز التعليم والتدريب، والمساهمة في المشاريع البيئية والمجتمعية، وتشجيع المشاركة الفاعلة للموظفين في الأنشطة الاجتماعية. كما تسعى الشركة لضمان أن تكون كافة أعمالها وأنشطتها التجارية متوافقة مع معايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية، بما يحقق التقدم المستدام ويحافظ على سمعة الشركة ويعزز العلاقة مع أصحاب المصالح المختلفين.

11.2 جهود الشركة المبذولة في مجال العمل الاجتماعي

تمتلك الشركة برامج وآليات متكاملة تبرز جهودها المبذولة في مجال العمل الاجتماعي، حيث تقوم بالإفصاح عن أهداف المسؤولية الاجتماعية وخطط العمل المرتبطة بها من خلال الموقع الإلكتروني للشركة والتقارير الدورية ذات الصلة. كما تعمل الشركة على تنظيم برامج توعوية للعاملين لتعريفهم بأهداف وأنشطة المسؤولية الاجتماعية، وتبسيط الضوء على القضايا الاجتماعية التي تسهم الشركة في تطويرها ودعمها. وتحرص يوباك على مواصلة جهود المسؤولية الاجتماعية مع التوجه الاستراتيجي للشركة واحتياجات المجتمع المحلي، وتلتزم بتبني المبادرات الملائمة والمناسبة، سواء في مجال دعم البيئة، أو المشاركة في الفعاليات الخيرية، أو المساهمة في تنمية المجتمع المحلي. وتهدف هذه المبادرات إلى تحقيق منفعة متبادلة لكل من المجتمع ويوباك على حد سواء، بما يعزز الأثر الإيجابي للشركة ويترجم التزامها بالمسؤولية الاجتماعية إلى نتائج ملموسة. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل حول أنشطة الشركة في المسؤولية الاجتماعية، يرجى زيارة القسم المخصص على الموقع الرسمي للشركة: www.upac.com.kw

إقرار عضو مجلس الإدارة المستقل
شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية ش.م.ك.ع.



الكويت في 1 يناير 2026


أقر أنا الموقع أدناه، زهير عبد المحسن مسلم الزامل، كويتي الجنسية، حامل بطاقة مدنية رقم 252020500601، وبصفتي عضواً مستقلاً في مجلس إدارة شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية ش.م.ك.ع. ("الشركة")، بأنني على معرفة تامة بشروط الاستقلالية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها، وأقر بما يلي:

1. أنني لا أملك نسبة 5% أو أكثر من أسهم الشركة، ولا أمثل أي من المساهمين الذين يمتلكون 5% أو أكثر من أسهم الشركة.
2. أنني لا تربطني أي صلة قرابة من الدرجة الأولى بأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بالشركة أو أي من كيانات المجموعة أو الأطراف الرئيسية ذات العلاقة مع الشركة أو شركاتها التابعة.
3. أنني لست عضواً في مجلس إدارة أي من شركات المجموعة.
4. أنني لست موظفاً بالشركة أو بأي من كيانات المجموعة، ولا لدى أي من أصحاب المصالح للشركة.
5. أنني لست موظفاً لدى الأشخاص الاعتباريين الذين يملكون حصص سيطرة في الشركة.
6. أنني لا أملك أي مصلحة أو علاقة مع الشركة قد تؤثر على استقلالي، وأقر بأنني على علم بالمهام والمسؤوليات المترتبة على عضو مجلس الإدارة المستقل، وأتعهد بإبلاغ مجلس الإدارة فور حدوث أي تغيير قد يؤثر على استقلالي وفقاً للبنود أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

المقرب ما فيه،

الاسم: زهير عبد المحسن مسلم الزامل

التوقيع: 

التاريخ: 1 يناير 2026